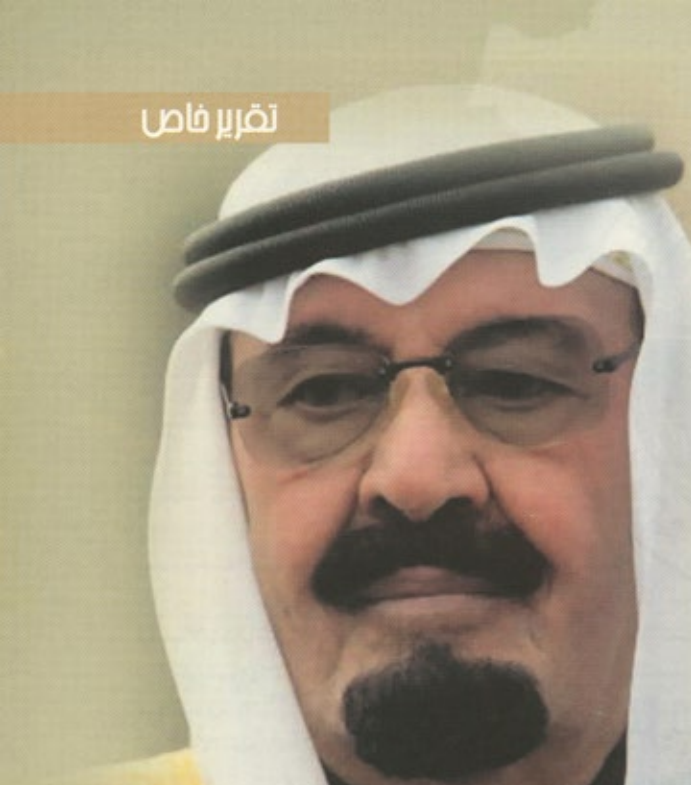

الأكبر في تاريخ المملكة

خادم الحرمين الشريفين يقر الميزانية السعودية للعام المالي الحالي بقيمة ١.١ تريليون ريال ، بزيادة ١٤٤% عن المقدر لها

أقر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله) الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للعام المالي المقبل والنتائج المالية للعام المالي الحالي؛ حيث بينت وزارة المالية الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي المقبل، وتطورات الاقتصاد الوطني. جاءت النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٩ بأرقام عالية إذ يُتَوَقَّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى ١,١ تريليون ريال بزيادة نسبتها ١٤٤ ٪ عن المقدر لها بالميزانية. وقد شكلت الإيرادات البترولية ٩٠ ٪ تقريباً من جملة الإيرادات التي تم تحقيقها بزيادة ٧٧ ٪ عن الإيرادات الفعلية للعام المالي الماضي ، فيما يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعلية ٥١٠ مليار ريال في نهاية العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩, وقد بلغ عدد ما تم توقيعه من عقود لتنفيذ المشاريع التي طرحت خلال العام المالي الحالي وراجعتها الوزارة ٢٥٠٠ عقد تبلغ قيمتها الإجمالية ١٢٠ مليار ريال بزيادة نسبتها ٤٥ ٪، حيث تشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية. وتشير التوقعات الأولية إلى أن صافي حجم الدَّين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ٢٠٠٨ إلى ٢٣٧ مليار ريال لتتقلص نسبته إلى حوالي ١٣,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنةً بـ ١٨,٧٪ في نهاية العام المالي الماضي (٢٠٠٧م). الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم على الرغم من الانخفاض الحاد الذي طرأ على أسعار البترول خلال الفترة الأخيرة من العام المالي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٩ وتقديرات الإيرادات للعام المالي القادم، إلا أنه نظراً لأهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، فقد صدرت التوجيهات بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عمّا اعتمد بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين، كما روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تَمَسُّ المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشروعات البنية الأساسية، حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة. وقُدِّرَتْ الإيرادات العامة للدولة العام المقبل بمبلغ ٤١٠ مليار ريال، فيما حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ ٤٧٥ مليار ريال، وقُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ ٦٥ مليار ريال. وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن ٢٢٥ مليار ريال بزيادة نسبتها ٣٦ ٪، كما تمثل حوالي ثلاثة أضعاف ما اعتمد بالعام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ الذي يصادف السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة.

خادم الحرمين الشريفين أثناء توقيعه على ميزانية الخير والنماء